الأنباء
الثلاثاء 29 مارس 2011

بسبب غياب دوره في التعامل مع الإساءة التي نالته من تلفزيون البحرين

عاشور: استجواب وزير الخارجية خلال 48 ساعة

أعلن النائب صالح عاشور تقديمه استجوابا لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ د.محمد الصباح خلال 48 ساعة، بسبب غياب دوره في التعامل مع الإساءات التي نالته من التلفزيون البحريني الرسمي، كما أعلن استعداده للتنسيق مع اي طرف يود استجواب اي وزير في الحكومة كائنا من كان، مؤكدا انه ليس أمام الحكومة إلا الاستقالة.

وقال عاشور في مؤتمر صحافي عقده في مجلس الأمة امس ان المؤتمر ينقسم الى شقين، الأول متعلق بردة فعل التلفزيون البحريني الرسمي، والشق الثاني يتناول خطابا داخليا لبعض وزراء الحكومة الكويتية على ما يجري سواء في الكويت او في الاحداث الإقليمية، وسيكون لنا موقف واضح وصريح ومبدئي حول هذه القضايا.

وأضاف: «آية المنافق ثلاث: إذا حدّث كذب وإذا خاصم فجر وإذا أؤتمن خان» ونقف اولا ووقفة تقدير وإجلال لجميع الشعوب العربية التي تطالب بحقوقها الإنسانية والحرية والكرامة والديموقراطية من دون تمييز بين دولة وأخرى، وتحت أي مبرر، مبينا ان التبريرات التي يسطرها البعض تكشف الحقد الأعمى والدفين، وان المصالح أكبر بكثير من القيم والمبادئ، «ولكن عند صالح عاشور، فإن القيم والمبادئ والحرية والكرامة لا مجال للمساواة عليها».

وأوضح انه وقف مع حقوق الشعب البحريني كما وقف مع الشعوب في تونس ومصر وسورية واليمن وليبيا من دون تمييز، وفوجئ كما فوجئ الكثيرون من الشرفاء والوطنيون أصحاب الكلمة الحرة بأن تلفزيون مملكة البحرين وهو جهاز رسمي يهاجم نائبا يمثل الأمة، ومواطن كويتي على مدار يومين لمجرد إبدائه رأيا حرا حول قضية عامة، مؤكدا ان الهجوم شخصي لمجرد الاختلاف مع الرأي الشخصي على الرغم من ان اختلاف الآراء أمر طبيعي في الكويت ومكفول بحسب الدستور والشرائع السماوية ولكنه لا يمكن في الدول القمعية.

صالح عاشور أثناء حديثه في المؤتمر الصحافي

أعلن استعداده للتنسيق مع أي طرف يود استجواب أي وزير

الاستجواب من شقين الأول برد فعل تلفزيون البحرين والثاني يتناول خطاباً حكومياً بما يجري من أحداث

جانب من الحضور يتابعون عاشور

واعتبر انه منتهى الانحطاط ومنتهى التردي ان يتم تحويل الرأي الى خلاف شخصي من قبل قناة رسمية، مشيرا الى ان هذه القناة الرسمية تجنت وافترت عليه باتهامات باطلة لا تستند الى دليل، مؤكدا ان هذه الافتراءات لو ادخلت الى موسوعة «غينيس» العالمية لأخذت مركزا متقدما نظرا لحجم الكذب والافتراءات التي وردت فيها.

واستغرب ان ينزل التلفزيون الرسمي في مملكة البحرين الى هذا المستوى المتدني في لغة الخطاب السياسي والانحطاط الذي لن يقبله اي مواطن وأي إنسان حر يؤمن بالديموقراطية والحرية والتعددية، لافتا الى ان هذه القناة ضربت الدستور الكويتي عندما قالت انه لا يمثل الشعب الكويتي بينما المادة 108 من الدستور واضحة وصريحة وتنص على ان عضو مجلس الأمة يمثل الأمة بأسرها وبالتالي لا يجوز الهجوم عليه بهذا الأسلوب غير الأخلاقي وغير الوطني.

ورد عاشور على الاتهامات التي وجهت اليه بارتباطه مع ايران وحزب الله وجهات مشبوهة بأن هذا الكلام عار عن الصحة «والكل يعرف في الكويت وخارجها استقلاليتي وبعدي عن الأحزاب وأي علاقات خارجية مشبوهة، مؤكدا ان هذه القناة تدخلت في قضايا تدل على ان ما تم هو عمل استخباراتي وعمل متدن يدل على مستوى الأشخاص الذين قدموا ذلك البرنامج.

وأكد ان ما تم يعطينا فكرة عن سيطرة الإعلام «البعثي» على مثل هذه القنوات، والعقلية البعثية في الهجوم، والكل يعرف ان مقدم البرنامج كان عريف حفل تأبين صدام حسين الذي تم في مدينتي المحرق والرفاع البحرينيتين، والضيفة في البرنامج كان أول خطاب لها تحت شعار «أبيت يا صدام إلا ان تموت شهيدا».

وشدد على ان هذا الخطاب البعثي لم نعتد عليه في الكويت ولا في الخليج، واذا كانت مملكة البحرين ووزارة الإعلام تقبل بهذا النوع من الخطاب، فإننا في الكويت لا نقبل بأن تضرب أذناب حزب البعث، والعلاقات بين الكويت والبحرين، والوحدة الوطنية تحت مسميات بعيدة عن الحقيقة كل البعد.

وذكر ان القناة البحرينية ساقت ضده اتهاما رخيصا بأنه تم إنهاء خدماته من وزارة الدفاع في عام 1997 وسحب جواز سفره، مطالبا من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع، ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية بالرد على الأسئلة التي سيوجهها بهذا الخصوص لتبيان الحقيقة، مؤكدا انه قدم استقالته كضابط في القوة الجوية من اجل خوض الانتخابات في 1996.

واعتبر ان هذا الاسلوب الهابط والدوني البعيد عن مسؤولية جهاز رسمي، دليل واضح على إفلاس هذه المحطة، والمستوى المتدني في مهاجمة شخص لمجرد ابداء الرأي، والخلاف مع التوجه الرسمي، مبينا ان الهدف هو تصدير الخلافات الداخلية في البحرين الى الكويت من خلال اجهزة الإعلام الرسمية.

وقال انه للأسف تم السماح لهذه القناة الرسمية التي تمثل مملكة البحرين بالهجوم على سمو رئيس مجلس الوزراء والمطالبة برحيله واستقالته، في الوقت الذي لم يتم تقبل هذا الخطاب من المعارضة البحرينية عندما طالبت برحيل الحكومة البحرينية، وللأسف بعض المتصلين من الكويت رددوا نفس العبارات وكان هناك قبول من هذه القناة الرسمية.

وأعلن عن تنازله عن حقه في مقاضاة قناة البحرين الرسمية إكراما للشعب البحريني، وتقديرا للمشاعر الجياشة والدعم القوي الذي تلقاه من الشعب البحريني الشقيق، مشددا في الوقت ذاته على ضرورة ان تكون لدى قناة البحرين الرسمية المصداقية والوضوح والشفافية بالسماح للإعلام المستقل بنقل الحقائق من داخل البحرين «اذا كانت عندكم مصداقية وشفافية» موضحا ان التعتيم الإعلامي الحاصل اليوم في البحرين لا يحصل حتى في إسرائيل.

وعلى المستوى الداخلي توجه عاشور بالعتب الكبير على وزير الإعلام الشيخ احمد العبدالله وقال: «حسافة على الوقفات وياك، فلا كلمة ولا بيان ولا تصريح تعترض فيه على ما ورد في قناة رسمية في دولة شقيقة، تقول لهم انه لا يجوز التعرض لممثل الأمة في الكويت، ولا يجوز الإساءة الى الشعب الكويتي»، منتقدا الوزير ايضا لصمته على الإساءات التي وردت في احد التجمعات في ساحة التغيير والتي مست شريحة واسعة في المجتمع، وقال «نحملك المسؤولية الكبرى في هذا الجانب، وسيكون لنا موقف واضح وصريح، والأيام ستثبت ذلك».

كما عتب عاشور على نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية لعدم اتخاذ اي إجراء أو الاحتجاج على ما صدر من التلفزيون البحريني في ضرب رئيس مجلس الوزراء الكويتي، وما تم من إساءة الى الشعب الكويتي، متسائلا: هل تقدمت باحتجاج رسمي الى الحكومة البحرينية؟ أم تنتظر ان تدافع قناة «سكوب» عن حكومة الكويت ورئيسها؟

وأضاف: «أقول لوزير الخارجية: إنك انجرفت مع التصريحات غير المسؤولة، وفي حين ان صاحب السمو الأمير الذي دائما يستخدم الديبلوماسية الكويتية لرأب الصدع بين الدول، والوساطة من اجل الاستقرار وحل الخلافات الداخلية، والذي يحاول ان يصل الى مصالحة سياسية بين المعارضة في البحرين والحكومة، بينما انت الآن تتهمهم بأن هناك اتصالات خارجية، فهل صاحب السمو يتوسط لعملاء ولأناس لديهم ارتباطات خارجية من أجل الوصول الى مواءمة سياسية؟ معتبرا ان تصريحات وزير الخارجية فيها ضرب لجهود صاحب السمو الأمير وتوجهاته.

وبين ان وزارة الخارجية لم تدافع عن المواطنين في القافلة الطبية، بل بالعكس فرضتم عليهم ألا يتكلم أحد ولا يصرح لأي جهاز إعلامي، وين قاعدين احنا في دولة ديكتاتورية؟ مشددا على اننا في الكويت دولة الحرية والكرامة التي يحق لأي مواطن فيها إبداء وجهة نظره، مستغربا ان يتم منع الناس من الدفاع عن أنفسهم في حين ان بعض النواب يتهمونهم اتهامات باطلة بأن لهم اتصالات خارجية، للأسف الشديد.

وخاطب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وقال: «أقول لك يا وزير الداخلية لا تلعب سياسة معانا، فتصريحاتك الأخيرة لا تفيدك، وعليك بالسياسة التي تحافظ لك على أصدقائك وتكسب لك أصدقاء جددا، فليست السياسة ان تفقد أصدقاءك من أجل أعدائك، معتبرا ان هذا السلوك ليس سياسة بل «تهور».

وأفاد بأن تصريحات وزير الداخلية الأخيرة تجعله يتوه عن دربه، وتشجع على الازدواجية، وتصب ضد الدستور والقانون، رافضا ان تصدر هذه التصريحات من وزير الداخلية والتي تأتي بخلاف سياسة رئيس الحكومة ووزراء الداخلية السابقين، مشددا على ان الولاء والوطنية للكويت أولا وأخيرا دون أي امتدادات خارجية.

وقال: «يا وزير الداخلية لا تتشجع على الازدواجية والامتدادات الخارجية فنحن دولة صغيرة ولا نتحمل اي امتدادات خارجية، وولاؤنا لهذا البلد فقط لا غير، مؤكدا ان هذه التصريحات «راح ترجع عليك عايدي، وراح اذكرك».

وأوضح ان من يقربهم وزير الداخلية بهذه التصريحات هم الذين يضربون رئيس حكومته التي هو وزير فيها، ويتجنون على سمو رئيس مجلس الوزراء باتهامات باطلة، ويقولون له كفى وارحل، وانه غير قادر على إدارة البلد، مبينا ان المفترض بوزير الداخلية ان يدافع عن حكومته وسياسة رئيسها، لا أن يحافظ على نفسه وكرسيه.

وأعلن عاشور عن تقديمه استجوابا لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية خلال 48 ساعة، كما أعلن عن استعداده للتنسيق مع اي كتلة أو اي نائب آخر لأي استجواب قادم لأي وزير كائنا من كان.

ووجه الخطاب الى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد بأن وزراءك ليسوا عونا لك، ويحملونك مسؤولية تلو المسؤولية، ولذلك على هذه الحكومة ان تستقيل ولا يمكن ان تستمر، لأن الوزراء كل منهم سيسعى لحماية نفسه، ولا يسعون لحماية رئيس الحكومة، بل انهم حصنوا أنفسهم وتركوا كل الاستجوابات توجه الى سمو رئيس مجلس الوزراء.

«التشريعية»: تأجيل البت في عضوية دميثير حتى الأربعاء والموافقة على إعفاء المجلس من الرسوم القضائية

أرجأت اللجنة التشريعية البت في الحكم القضائي الصادر في حق النائب خلف دميثير الى اجتماع تعقده اللجنة الأربعاء وذلك لورود أحكام دستورية تتعلق بشروط الترشيح في الانتخابات أهمها ما يتعلق بسقوط عضويته من عدمها.

وقال رئيس اللجنة النائب حسين الحريتي ان اعضاء اللجنة رأوا ارجاءه لمزيد من الدراسة واعداد التقرير والتصويت عليه ليكون جاهزا ويوزع مع الدعوة في بداية الاسبوع المقبل.

وأضاف الحريتي ان اللجنة ناقشت اقتراحات لها علاقة مباشرة بالسلطة التشريعية أولها اعفاء مجلس الامة من الرسوم القضائية أسوة بالحكومة المعفية من دفع الرسوم القضائية في دعاويها امام القضاء وتمت الموافقة عليه في اللجنة. وقال الحريتي ان هناك لغطا يدور هذه الأيام حول الدعاوى التي ترفع من وعلى مجلس الأمة، حيث انه يتم رفض الدعاوى على اعتبار ان رئيس المجلس هو من يمثل المجلس أمام القضاء، مضيفا انه تقدم ونواب باقتراح بأن ينيب رئيس المجلس او يفوض غيره من المحامين او الأمين العام لمجلس الأمة في حال وجود المجلس او عدم وجود المجلس.

وأوضح ان اللجنة كذلك أضافت مادة جديدة على اللائحة الداخلية لمجلس الأمة بأن يسري على القانونيين الكويتيين العاملين في الأمانة العامة لمجلس الأمة على اختلاف درجاتهم ومسمياتهم الوظيفية ما يسري على اعضاء ادارة الفتوى والتشريع في شأن المرتبات والمكافآت التقاعدية والعلاوات والبدلات والترقيات وجميع المزايا العينية والمادية.

وكان الاقتراح الذي أقرته «التشريعية» بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، مقدما من النواب: د.معصومة المبارك وحسين الحريتي وخالد العدوة وحسين مزيد ومخلد العازمي، وجاء كالتالي:

مادة أولى

تضاف مادة جديدة برقم (177) مكرر الى القانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة نصها كالتالي: «يسري على القانونيين الكويتيين العاملين بالأمانة العامة للمجلس على اختلاف درجاتهم ومسمياتهم الوظيفية ما يسري على اعضاء ادارة الفتوى والتشريع في شأن المرتبات والمعاشات التقاعدية والبدلات التقاعدية والبدلات والعلاوات والترقيات وجميع المزايا المالية والعينية».

وجاءت المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة كالتالي: «ان ما يمنح للقانونيين العاملين بمجلس الأمة من رواتب وبدلات لا يمكن بحال من الأحوال ان يقترب مما يحصل عليه نظراؤهم العاملون بإدارة الفتوى والتشريع والنيابة العامة والادارة القانونية في بلدية الكويت والادارة العامة للتحقيقات مع العلم ان عمل القانونيين في المجلس لا يختلف في طبيعته ونوعه عن العمل في هذه الجهات بل ويزيد عليه أحيانا مما يتطلب منهم التأخير في العمل الرسمي لحضور اجتماعات اللجان المتعددة وصياغة التشريعات ومراجعتها ولا يخفى على احد ضرورة ان يكون لدى المجلس افضل الكوادر القانونية ولا يتحقق ذلك الا بوجود كادر وظيفي جاذب لهم وليس طاردا كما هو الحال الآن، فعلى مدى السنوات الماضية فقد المجلس مجموعة من القانونيين ذوي الخبرات الذين هجروه للعمل في جهات أخرى لكونها تمنحهم مزايا وظيفية أفضل.

كما ان كادر المجلس المعمول به حاليا لا يعير أصحاب الشهادات العليا من حملته أهمية.

ولما كان مجلس الأمة هو السلطة التشريعية فمن العدل والمساواة في المعاملة بين ذوي المراكز والتخصصات القانونية المتماثلة بأن يكون لدى المجلس كادر وظيفي خاص للقانونيين للعاملين به والذين يقع على عاتقهم قدر لا يستهان به من مسؤولية تشريع القوانين التي تحتاج الى خبرة قانونية عالية كما بالنسبة لادارة الفتوى والتشريع باعتبارها الادارة القانونية للحكومة التي تقدم لها الرأي والمشورة القانونية مما يستلزم ايضا ان تكون لدى السلطة التشريعية خبرات قانونية وطنية خاصة بها كما هو موجود في ادارة الفتوى والتشريع».

وجاء التعديل الثاني مقدما من النائب وليد الطبطبائي بتعديل بعض احكام القانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، ونص على:

مادة أولى

يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة 30 مكررا من القانون 12 لسنة 1963 المشار إليه النص التالي:

يمثل المجلس رئيسه في الحضور امام جميع المحاكم بجميع انواعها ودرجاتها وامام هيئات التحكيم وامام المحكمة الدستورية وكذلك في التوقيع على الطلبات وصحف الدعاوى والطعون التي ترفع منه او عليه، وله ان ينيب في ذلك احد اعضاء المجلس او احد اعضاء الادارة القانونية بالمجلس او احد المحامين المقبولين امام تلك الجهات، ويعفى المجلس من الرسوم القضائية التي ينص عليها القانون رقم 17 لسنة 1973 المشار إليه او اي قانون آخر، وعند حل المجلس يباشر الامين العام اختصاصات رئيس المجلس في هذا الشأن.

وجاء نص المذكرة الإيضاحية بشأن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة: لما كان المشرع درج في كل التشريعات التي يصدرها على إعفاء الحكومة من الرسوم القضائية التي ترفعها إدارة الفتوى لحكومة الكويت بالنيابة من دوائر الحكومة ومصالحها والمؤسسات العامة طبقا لنص المادة 17 من القانون رقم 7 لسنة 1963 ونص المادة 20 من القانون رقم 17 لسنة 1973 في شأن الرسوم القضائية والتي تقضي بان لا تخل احكام هذا القانون بأحكام القانون رقم 7 لسنة 1961 بإعفاء الحكومة من الرسوم وغيرها ولا بالإعفاءات من هذه الرسوم المنصوص عليها في قانون آخر». والمادة 15 من المرسوم بقانون رقم 41 لسنة 1988 بشأن تصفية الأوضاع الناشئة عن معاملات الأسهم بالأجل التي تقضي بأن تعفى من الرسوم القضائية الدعاوى والطلبات التي يرفعها مكتب تصفية معاملات الاسهم بالأجل امام جميع جهات التنفيذ.

وكانت المادة 30 مكررا من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الصادرة بالقانون رقم 12 لسنة 1963 المضافة بالقانون رقم 2007/8 قد نصت على ان: يمثل المجلس رئيسه امام جميع المحاكم في الدعاوى والطلبات التي ترفع منه او عليه وله ان ينيب عنه في ذلك احد اعضاء المجلس او العاملين فيه او من المحامين المقيدين للمرافعة امام المحاكم ولمن ينيبه توقيع صحف الدعاوى.

كما نصت المادة 178 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة على انه: في حالة حل المجلس تلحق الأمانة العامة برئاسة مجلس الوزراء، ومفاد ذلك ان الدعاوى والطعون التي يرى مجلس الأمة رفعها خلال فترة حله لا يجوز توقيعها من رئيس المجلس او احد اعضائه او العاملين فيه او من المحامين المقيدين امام المحاكم او لمن ينيبه في توقيع صحف الدعاوى مما يتعين معه اسناد هذا الاختصاص للأمين العام خلال فترة حل المجلس.

ولقد اثير في الآونة الاخيرة امام المحاكم جدل فيما اذا كانت الدعاوى والطلبات والطعون التي يرفعها مجلس الأمة معفاة من الرسوم القضائية بما في ذلك الكفالة باعتبار انه سلطة تشريعية وليس سلطة تنفيذية مناط إعفاء الحكومة ومصالحها من الرسوم القضائية كما اثير ايضا هل من حق من ينيبه رئيس المجلس توقيع صحف الطعون رغم ان المذكرة الايضاحية قد اشارت في خصوص اضافة هذه المادة الى (انه رئي اضافة اختصاص جديد الى اختصاصات الرئيس باعتباره يمثل المجلس امام جميع المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها بما فيها محكمة التمييز والمحكمة الدستورية ويكون لمن ينيبهم بالخصومة من اعضاء المجلس او العاملين به او من المحامين المقيدين امام المحاكم حق توقيع صحف الدعاوى والطعون والمرافعة وغير ذلك من الاعمال والاجراءات اللازمة لرفع الدعاوى والطعون والمرافعة).

ونظرا لما تقدم وقطعا لكل خلاف يثار بشأن هاتين المسألتين فقد رئي استبدال نص الفقرة الأولى من المادة 36 مكررا المشار إليها بنص جديد يضيف الى اختصاصات الرئيس الاختصاص بتمثيله امام جميع المحاكم ودرجاتها وامام المحكمة الدستورية وهيئات التحكيم وينص صراحة على ان يكون لمن ينيبه الرئيس حق توقيع صحف الدعاوى والطعون بأنواعها مع إعفاء المجلس من الرسوم القضائية سواء التي نص عليها القانون رقم 17 لسنة 1973 أو اي قانون آخر، وان تخول الصلاحيات المسندة الى رئيس المجلس بموجب احكام هذه المادة عند حل المجلس الى امينه العام.

حسين الحريتي ود. معصومة المبارك وفيصل الدويسان أثناء اجتماع اللجنة التشريعية

ناقشت اقتراحات لها علاقة مباشرة بالسلطة التشريعية أولها إعفاء مجلس الامة من الرسوم القضائية أسوة بالحكومة

المطير يطالب برحيل الحكومة: الشعب الكويتي يدفع الفاتورة

طالب النائب محمد المطير باستقالة الحكومة الحالية ورحيلها لأنها أصبحت عبئا على الشعب الكويتي.

وقال المطير في تصريح مقتضب ان الشعب الكويتي وحده هو من يدفع الفاتورة السياسية لهذه الحكومة والطرف المستفيد من وجودها هم النواب «القبيضة» ونواب المناقصات الذين يفرحون ويهللون عند تقديم أي استجواب ليحلبوا الحكومة من كل الاتجاهات.

محمد المطير

وزاد المطير: في السابق تحاملنا على أنفسنا وقدمنا المصلحة العامة على الجميع وسعينا لإخراج البلد من الازمات ولكن الوضع الحالي لم يعد يحتمل لذلك نطالب باستقالة الحكومة والنأي بالكويت عن الأزمات المقبلة.

الجسار تسأل الحمود عن إشراف غير الكويتيين على «الماجستير»

وجهت النائبة د.سلوى الجسار الى وزيرة التربية ووزيرة التعليم العالي د.موضي الحمود سؤالا جاء في مقدمته:

نمى الي علمي ان كلية الدراسات العليا قامت باختيار عضو هيئة تدريس (غير كويتي) للإشراف على رسالة الماجستير في قسم اللغة العربية كلية الآداب والتي تحمل عنوان «الموقف النفسي للأدب الكويتي في فترة الاحتلال وما بعد التحرير»، الشعر نموذج في العام الجامعي 2008، ونظرا لأهمية موضوع رسالة الماجستير وجنسية الدكتور المشرف الأصلية، يرجى افادتي بالتالي:

د.سلوى الجسار

ما الأسباب والدواعي بالسماح لأحد أعضاء هيئة التدريس من غير الكويتيين بالإشراف على رسالة الماجستير رغم عدم تخصص الدكتور في هذا المجال ووجود أساتذة كويتيين متخصصين ولديهم العديد من الأبحاث في نفس المجال؟

وهل قام القسم أو كلية الآداب او كلية الدراسات العليا بتشكيل لجنة تحقيق لهذا الدكتور المشرف على الرسالة بسبب قلبه للحقائق والتاريخ حول معاناة الشعب الكويتي جراء الغزو وقيامه بشطب مواقف بعض دول الضد من الغزو العراقي؟

برجاء تزويدي بالنسخة الأصلية للرسالة والنسخة المعدلة مع ملاحظات لجنة المناقشة عليها.

وتزويدي بأسماء أعضاء لجنة المناقشة وملاحظات اللجنة على النسخة قبل التعديل؟ والقرارات التي اتخذها القسم وكلية الآداب وكلية الدراسات العليا المتعلقة بهذا الشأن.

بالاضافة الى السيرة الذاتية، موضحا بها التخصص الدقيق للمشرف على الرسالة وجنسيته.